دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة
(دراسة قانونية مقارنة)

م.م محمد سامي نعمان
كلية القانون–جامعة الكنوز الاهلية

The role of artificial intelligence in combating crime:
(A comparative legal study)

Prepared by: M.M. Mohamed Sami Naaman
Faculty of Law – Al–Kunuz Private University

المستخلص: لم يعد خافيًا على أحد حجم التطورات التي حدثت في المجال التقني والتكنولوجي، لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي الذي أخذ يستخدم في عدة مجالات مختلفة في الحياة، لاسيما المجال الجنائي حيث عملت الدول المتطورة على الاستعانة بوسائل الذكاء الاصطناعي في مجال الكشف عن الجرائم وتحليلها والكشف عن مرتكبيها، لذلك؛ يتناول هذا البحث دور الذكاء في مكافحة الجريمة، مع التركيز على أهم التطبيقات العملية في الاستعانة بالوسائل الذكية لكشف الجرائم من خلال دراسة مقارنة بين العراق والدول الأخرى كالإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الرائدة في هذا المجال، لذلك؛ يبين البحث مدى مواكبة العراق لهذه التطورات الكبيرة في المجال التقني، لاسيما وأن العراق لا زال الكثير من قوانينه ترجع إلى الفترة الزمنية قبل عام 2003، من ثم يمكن القول ان النظام القانوني العراقي يفتقد الى وجود تشريعات لها علاقة بالتقنيات الحديثة و الذكاء الاصطناعي، اد لا وجود لقوانين إجرائية وموضوعية تجعل من القضاء والجهات الأمنية قادرة على ضبط الجرائم التي لها علاقة بالعوالم التقنية والافتراضية او استخدام التقنيات الذكية في مكافحتها، ومن ثم لم تواكب التطورات المتلاحقة المتجددة بعد ذلك الزمان، لذلك قسمنا البحث إلى مطلبين يتناول في المطلب الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي، أما المطلب الثاني دور الذكاء الاصطناعي في الحد من الجريمة.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي، مكافحة الجريمة، التطبيقات العملية، التحديات القانونية.

Abstract: The scale of developments in the technical and technological fields is no longer a secret to

anyone, particularly in the field of artificial intelligence, which has begun to be utilized in several different areas of life. This is especially true in the criminal field, where developed countries have worked to leverage artificial intelligence tools to detect crimes, analyze them, and uncover their perpetrators. Therefore, this research addresses the role of AI in combating crime, focusing on the most important practical applications of utilizing smart tools to detect crimes through a comparative study between Iraq and other leading countries in this field, such as the United Arab Emirates, the United Kingdom, and the United States. Consequently, the research shows the extent to which Iraq is keeping pace with these major developments in the technical field, especially since many of Iraq's laws still date back to the period before 2003. Hence, it can be said that the Iraqi legal system lacks legislation related to modern technologies and artificial intelligence, as there are no procedural or substantive laws that enable the judiciary and security authorities to control crimes related to technical and virtual worlds or to use smart technologies in combating them, and thus it has not kept pace with the consecutive and renewed developments since that time.

Therefore, we have divided the research into two sections: the first section addresses the concept of artificial intelligence, while the second section covers the role of artificial intelligence in reducing crime.

Keywords: Artificial intelligence, crime combating, practical applications, legal challenges.

المقدمة

أهمية موضوع البحث:

إن التطورات التي شهدها العالم في المجال التكنولوجي فتح المجال امام ظهور العديد من البرامج الجديدة والأنظمة التقنية، ومن بينها ما اطلق عليه " الذكاء الاصطناعي" Artificial Intelligence، ان التطورات المتسارعة والمتلاحقة في تقنيات المعلومات لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، برزت التكنلوجيا كمساعد أساسي للأجهزة الأمنية والجهات القضائية في مكافحة الجريمة التي بدورها تطورت من اشكالها التقليدية الى جرائم عابرة ومعقدة التقنيات، وتبرز أهمية اللجوء الى تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الى دورها الفعال في تعزيز اداء العنصر البشري، وقدرتها على تحديد مواطن الخطر وسرعة الاستجابة.

وتطبيقًا لذلك تكمن أهمية هذا البحث في عدة نواحي، فمن الناحية النظرية: سوف يوضح الدور الفعال والكبير الذي تقوم بهِ تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة ومساعدة الجهات الأمنية على كشف الجرائم وتحليلها والتحري عنها بالسرعة الممكنة. اما من الناحية العملية: فمن خلال النتائج والتوصيات التي نتوصل اليها ندعم الجهات المختصة في العراق بضرورة توجيه الأنظار الى أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي و ضرورة وضع تشريعات تتعلق بالذكاء الاصطناعي التي تنظم الضوابط الخاصة بالاستخدام لمثل هكذا تقنيات بما ينسجم والاهداف الأمنية والسياسة الوقائية لمنع حدوث الجرائم ومكافحتها.

اشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في غياب الأحكام القانونية الخاصة بموضوع البحث، فضلًا عن قدم التشريعات القانونية في العراق التي أصبحت غير قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في المجالات المختلفة لاسيما في المجال التقني، إذْ أصبحت الجرائم أكثر تعقيدًا وتهديدًا لكيان المجتمع. كما إن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من دون وجود نصوص قانونية تحكمها؛ يؤدي الى المساس بالحقوق والحريات وقد يصل الى مرحلة انتهاك لتلك الحقوق.

منهجية البحث:

لغرض الإحاطة والالمام بمشكلة البحث، سوف نتبع أكثر من منهج علمي، فسوف نستخدم المنهج الوصفي من خلال وصف موضوع البحث في كتب فقهاء القانون. علاوة عن استخدام المنهج القانوني التحليلي من خلال الاستقراء والاستنباط وتحليل النصوص القانونية المرتبطة بموضوع البحث، كذلك المنهج المقارن من خلال الوقوف على مدى مواكبة التشريع العراقي للتشريعات العربية والأجنبية في مجال الذكاء الاصطناعي.

خطة البحث:

يتضمن البحث مطلبين على النحو الاتي:

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني: التأصيل التاريخي للذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: فاعلية الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم

الفرع الأول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من الجريمة

الفرع الثاني: موقف المشرع العراقي من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي

في ظل الطفرة التكنولوجية التي تتسم بالعموم والشمول، وتوظيف التكنلوجيا في خدمة البشر في مختلف المجالات الحياتية وفي نطاق تفكيره المستقبلي، مما نتج عنه تغيير سلوك الانسان في مختلف تلك المجالات، كالسياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والاجتماعية.

إن ذلك التطور التقني والتكنولوجي أدى الى نشوء عصر جديد، قائم على التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن ثُم فالذكاء الاصطناعي يمثل آلية يتفرع من علم الحاسوب، فهو يتجسد في القدرة التي تمتلكها أجهزة الحاسوب على القيام بالمهام وتصميم برامج قادرة على محاكاة الذكاء البشري، بمعنى القيام بتصرفات يقوم بها البشر.

وقبل الولوج في موضوع بحثنا لابد بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي من خلال توضيح تعريفه والتطور التاريخ لهُ، وذلك من خلال فرعين نتناول في الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي، ونبحث في الثاني التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

لغرض فهم موضوع البحث، لابد من التطرق الى تعريف الذكاء الاصطناعي وبيان ماهيته ومن ثم التطرق الى خصائصه، ذلك في فقرتين وعلى النحو الاتي:

أولا: معنى الذكاء الاصطناعي

في الواقع، لا يوجد حاليًا تعريف متفق عليهِ للذكاء الاصطناعي؛ فهو يمكن أن يشير إلى مجال البحث العلمي، أو قدرة تمتلكها بعض الآلات، أو الآلة نفسها التي تمتلك هذهِ القدرة.

ومن المناسب هنا أن نشير الى بعض التعاريف التي قيلت في موضوع الذكاء الاصطناعي، فقد عرف "جون **مكارثي**" الذي يعد الاب الروحي للذكاء الاصطناعي بأنه " وسيلة لصنع جهاز كمبيوتر، أو روبوت يتم التحكم فيهِ عن طريق الكمبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء بالطريقة نفسها التي يفكر فيها البشر الاذكياء، ويتم تحقيق الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة كيف يفكر الدماغ البشري، وكيف يتعلم البشر ويقررون ويعملون اثناء محاولة حل مشكلة ما، ثم استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لتطوير برامج وأنظمة ذكية"[1].

أيضا عرفه **بورسييه** بأنه " فرع من علم الحاسوب يهدف الى تمثيل الوظائف المعرفية البشرية، مثل التفكير والحفظ والحكم واتخاذ القرار"[2].

كذلك جاء تعريف " **كورزويل**" بأنه " فن إنشاء الآلات التي تؤدي وظائف تتطلب الذكاء عندما يؤديها الناس"[3]

بينما يعرفه " **ريتشارد بيلمان**" بأنه " التشغيل الالي للأنشطة التي تربطها بالذكاء البشري، مثل صنع القرار، حل المشكلة، التعليم..."، اما "**شارنيك**" يعرفه بأنه" دراسة القدرات العقلية عبر استخدام النماذج الحاسوبية" [4].

علاوة عن ذلك عرفته الاكاديمية الفرنسية، بأنه " مجموعة من الخصائص التي تقرب بعض أنظمة الحاسوب المتقدمة جدًا من الدماغ البشري"[5]. وعرف أيضًا من قبل البرلمان

([1]) د. يحيى إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، ط1، مجلة الشريعة والقانون، الامارات، 2019، ص14.

([2]) Adrien Bonnet, La Responsabilite du Fait de l intelligence artificielle,Memoire de recherche, paris,2014,p2.

([3]) Marcos wachowicz and Lukas Reuthes, ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND CREATIVITY NEW CONCEPTS IN INTELLECTUAL PROPERTY, GEDAI,2019,P12

([4]) رانية نادر القاضي، القانون والذكاء الاصطناعي المسؤولية المدنية عن اضرار الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2024، ص50.

([5]) دوما حلال، الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق، لبنان، 2021،ص15.

الأوربي بأنه " قدرة الالة على إعادة انتاج السلوكيات المتعلقة بالبشر، مثل التفكير والتعلم والتخطيط والابداع [1]،

ويتضح لنا من خلال تعريف اعلاه، ان الذكاء الاصطناعي يمكن اعتباره نظرية قائمة على تطوير أنظمة الحاسوب بشكل يجعلها قادرة على أداء المهام التي بالعادة تحتاج للقيام بها الذكاء البشري، كما في الادراك البصري، والتعرف على الكلام والقدرة على التصرف، بل حتى في ترجمة اللغة.

أيضا ومن التعاريف الحديثة، تلك التي اقترحتها المجموعة الاوربية للذكاء الاصطناعي بأنه " مجموعة من الأنظمة التي أبدعها البشر والتي تعمل ضمن الهدف المعقد في العالم المادي او الرقمي (الافتراضي) من خلال إدراك بيئتها وتفسير البيانات المجمعة في عقلها الصناعي، المنظمة منها وغير المنظمة، والتفكير منطقيا في المعرفة المستمدة من هذه البيانات وتحديد أفضل الإجراءات المطلوبة اتخاذها وفقا لمعايير محددة مسبقا لتحقيق الهدف المحدد"[2].

ومن جهة أخرى، عرفت الاستراتيجية الوطنية المصرية الذكاء الاصطناعي بأنه " نظام يعتمد على الالة، وهو نظام قادر على تقديم تنبؤات وتوصيات وقرارات مؤثرة في البيئات الحقيقية والافتراضية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي يحددها الانسان، ويستخدم مدخلات الالة أو البشر في تصور البيئات الحقيقية"[3].

ومن خلال التعاريف أعلاه، – يرى الباحث – هناك علاقة رئيسية التي تربط مصطلح الذكاء الاصطناعي بالحاسوب، فمن خلال الأنظمة الحاسوبية والخوارزميات المستخدمة في مجموعة

---

[1] ([1]) د. حسام عبد الأمير خلف، مفهوم الامن السيبراني وعلاقته بالذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية قانونية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد2، المجلد 13، 2023، ص653.

([2]) د. نبراس إبراهيم مسلم ورغد سمير محمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية المترتبة عن الاخلال به، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، المجلد 14، العدد 1، 2025، ص926.

([3]) وعرفت اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات بفرنسا الذكاء الاصطناعي بأنه " تركيبة برامج معلوماتية للقيام بمهام ينجزها الإنسان بشكل أكثر إرضاء ينظر: د. رزق سعد علي، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن الجرائم، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9، العدد3، ص1567.

متنوعة من التطبيقات، يمكن ان تصبح الآلات والأجهزة قادرة على ان تقوم بعمل مماثل للمقدرة والذكاء البشري، المتمثلة بالتعلم والتحليل واتخاذ القرارات.

وترتيبًا لذلك أنه بالرغم ما ذكر من التعريفات، إلَّا أنه ليس هنالك تعريف – مانع جامع – لمفهوم الذكاء الاصطناعي؛ بسبب حداثه المفهوم واختلاف الاختصاصات والمجالات التي يدخل فيها هذا المصطلح، فكل فقيه يعرف الذكاء الاصطناعي من زاوية اختصاصه، وهو ما نتج عنه تعدد التعريفات واختلافها.

والمناسبة تقتضي أن نلاحظ أن التشريعات العربية والوطنية، قد جاءت خالية من أي إشارة الى مصطلح الذكاء الاصطناعي، فلا وجود لتعريف قانوني للذكاء الاصطناعي في التشريعات العراقية.

ثانيا: خصائص الذكاء الاصطناعي

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص الذكاء الاصطناعي والتي يمكن بيان بعضها بصورة موجزة على النحو الاتي:

1–قدرة الذكاء الاصطناعي على ان يقلد السلوك البشري عن طريق الاستفادة منه في معالجة المعلومات والوصول الى فهم الذكاء البشري ([1]).

2– يمكن من خلال الذكاء الاصطناعي إيجاد الحلول للمشاكل غير المألوفة باستخدام قدراته المعرفية [2].

([1]) د. غني ريسان جادر و د. رائد صيوان عطوان، الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2024، ص11.

([2]) أسماء السيد محمد عبد الصمد وكريمة احمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنلوجيا التعليم، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2020، ص23.

3- العمل الدائم، وذلك عن طريق قيام الآلات بعملها بشكل متواصل دون ان يصيبها التعب الملل وثبات قدرتها على الإنتاج بصفة دائمة دون النظر الى الوقت او الظروف المحيطة بالعمل [1].

الفرع الثاني: التأصيل التاريخي للذكاء الاصطناعي

إن من الضرورات البحث العلمي الوقوف على الأصول التاريخية لموضوع البحث، فقد ذهب الفلاسفة بالقول " أن أي نظام لا يمكن فهمه إلا من خلال تاريخه"[2].

فكرة الذكاء الاصطناعي يرى البعض انها ليست فكرة حديثة، بل ترجع الى العصور القديمة الى زمن الإغريق القدماء على الأقل، تولدت لديهم فكرة صنع كائن بشري اصطناعي، – فعلى سبيل المثال– في القصص الخيالية لديهم كان (هيفايستوس) يقوم بصنع خدم له من الذهب يشبهون النساء[3].

ومنذ زمن طويل ركز الانسان على فكرة صنع آلات ذكية قادرة على أن تقلد تصرفات الانسان، ويقدم لنا الاغريق والمصريين الدلائل على مدى شغف الانسان منذ القدم بمعرفة وطبيعة الذكاء ومدى القدرة على صنعه، وتزخر اساطيرهم بهذا الأمر العجيب الذي افرزه الخيال البشري منذ أمد طويل [4].

اما في العصر الحديث، فقد كانت بداية الامر على وجه التحديد، عام 1945، بعد ان قام (فانيفار بوش) بنشر مقال لهُ وذلك في اعقاب ويلات الحرب العالمية الثانية، فقد أعرب

([1]) د. براء منذر كمال عبداللطيف، دور القانون الجنائي الدولي في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وعدم استغلاله في انتهاك حقوق الأقليات، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني ، السنة الخامسة عشر، 2023،ص151.

([2])عدي جابر هادي العبيدي، قتل الموظف أو المكلف بخدمة عامة اثناء تأديه واجبه او بسببه، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، 2005، ص5.

([3])CALUM CHACE , ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND THE TWO SINGULARITIES, CRC PRESS, Edition

, 2018,P6>1

([4]) د. لمياء محسن محمد، مجالات الذكاء الاصطناعي تطبيقات واخلاقيات، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص27.

بوش عن قلقه اتجاه الأنشطة البحثية العلمية التي تستعمل للتدمير بدلًا من الفهم، فقد ابدا رغبته في أن يكون هنالك نوع من الآلات، يكون الغرض من انشاءها سهولة الوصول الى المعرفة وحل الكثير من المشاكل [1].

ونلفت النظر إلى أن أول التجارب التي تعلقت بالذكاء الاصطناعي كانت عام 1950، تلك التجربة التي قام بها الفيلسوف البريطاني " الان تورينغ"، لتحديد ما إذا كانت الآلة لها القدرة على القيام بالتصرفات الذكية التي لا تختلف عن تصرفات الكائن البشري، واعتبرت هذهِ التجربة معيار لقياس قدرة الآلة على التفكير المشابه للبشر [2].

ومما يستحق الذكر في هذا لموضع أن عبارة "الذكاء الاصطناعي" ظهرت لأول مره في بحث علمي عام 1956، عندما أقترح عالم الحاسوب (جون مكارثي)، إنه يمكن أن نحقق تقدم كبير لو أمكن للآلات أن تقوم بإعطاء حلول لمسائل لا يمكن أن نجد لها حل إلَّا عن طريق البشر [3]. وبمقابل هذا التوجه هنالك من يعترض على تسمية الذكاء الاصطناعي، ويعتبرها تسمية خاطئة مثل العالم " دينيس بيكر " والعالم " بول روبنسون" فهو يعتبر أن الخوارزميات التي تبني نموذجًا من مجموعة من البيانات للسماح للمعالج بالتنبؤات لا تشبه المنطق البشري، فالآلات لا تستطيع التفكير واتخاذ القرارات العقلانية والمستقلة، فالذكاء العاطفي والقدرة على التفكير العملي والقدرة على اتخاذ القرار الاجتماعي، هو أمور تفوق بكثير قدرة أي الة موجودة[4].

([1]) د. إسلام مصطفى جمعة مصطفى، ضرورة التدخل التشريعي لمواجهة مخاطر تطور الذكاء الاصطناعي ومعالجة تطوره لحماية القيم الإنسانية في المجتمع المصري، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد 20، العدد 6، 2024، ص2285.

([2]) نورالدين التوزاني، تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية، رسالة ماجستير، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، المغرب، 2024،ص3.

([3]) عبد الفتاح محمود ادريس، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد 116، مجلد 10، 2021،ص160.

[4] Dennis J. Baker and H.Robinson, ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND THE LAW, Routledge, London, 2020,p12.

ومن –وجهة نظرنا– يمكن التسليم بالرأي أعلاه، إذْ إن الأجهزة والآلات تخضع بأغلب حالاتها الى الانسان فهو صاحب اليد العليا عليها، وهي لا يمكن لها أن تكون مستقلة أو حرة في تصرفاتها عن الكائن البشري.

ومن الأهمية بمكان ذكره، أنه بحلول الستينات من القرن الماضي، حظيت البحوث التي تتعلق بالذكاء الاصطناعي بالتمويلات السخية لاسيما في الولايات المتحدة الامريكية، وقد توقع العديد من العلماء أن يكون للذكاء الاصطناعي اليد العليا في المستقبل، –فعلى سبيل المثال– نجد إن العالم "هربرت سيمون" في عام 1965، ذهب بالقول الى إنه " الآلات ستكون قادرة في غضون عشرين عامًا على القيام بأي عمل يمكن أن يقوم به الانسان"، وفي عام 1967، قال العالم " مارفن مينسكي" أنه " في غضون جيل واحد سوف يتم حل مشكلة خلق الذكاء الاصطناعي بشكل كبير"[1]، ويعد (مينسكي) أحد رواد الذكاء الاصطناعي، فقد أهتم بشكل كبير بالتركيز على فهم العقل البشري والعمل على تحديث نماذج حاسوبية تستطيع محاكاة هذا الفهم، فمن خلال كتابه "the society of mind"، وجد الطريقة التي من خلالها يمكن للآلات أن تحاكي النشاطات العقلية البشرية، واقترح أن العقل البشري يمكن فهمه كنظام من العمليات المترابطة[2].

واستمرت سلسلة البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي صعودًا، ففي عام 1973، ظهرت أولى التطبيقات إذْ يرتبط الأمر بنظام HEARSAY، المتعلق بمدى قدرة الحاسب الالي على معرفة الصوت، مرورًا بخلق برامج ذات ذكاء يمكن لها من التفوق على اساطير في قسم من الألعاب المشهورة، مثل الشطرنج [3].

وفي بداية عام 1980، وعلى نطاق العشر السنوات اللاحقة خضعت تطبيقات الذكاء الاصطناعي الى تطوير مستمر لتشمل التطبيقات ذات الطابع التجاري وتطوير الآلات

([1]) حامد عماد الدين الشافعي، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، العدد 2، 2019، ص504.

([2]) د. خالد محمد غازي، العقل الالي كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالمنا، وكالة الصحافة العربية، 2024، ص18.

([3]) نور الدين التوزاني، مرجع سابق، ص4.

للتسويق، وفي الولايات المتحدة الامريكية تم عقد اول مؤتمر وطني للجمعية الامريكية للذكاء الاصطناعي، وتم إنشاء أنظمة الحاسب الالي من الجيل الخامس والتوسع في استخدام الشبكات العصبية، وتم بناء اول سيارة روبوت([1]).

وفي الثمانينات تم ظهور أول النظم الخبيرة من قبل عالم الكومبيوتر الأمريكي " دوارد فريدكن"، وهي تمثل واحدة من التقنيات الذكاء الاصطناعي التي لها المقدرة على إتمام عملية اصدار القرارات بشكل وبطريقة تحاكي طريقة العقل البشري[(2)].

وفي بداية عام 1990، تم التركيز بشكل كبير على الشبكات العصبية، وفي بداية عام 2000، أخذ الذكاء الاصطناعي بالانتشار بشكل كبير، وعملت العديد من الشركات العالمية الكبرى على إدخاله في مختلف اعمالها، مثل (google , Amazon,Netflix)[(3)].

ومن جانبنا نسلم أن الفترة الممتدة من عام 2015 الى عام 2025، تعد الفترة الذهبية للذكاء الاصطناعي، حيث شهدت تطورات كبيرة في التطبيقات والتقنيات، شملت مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجالات تصل إلى عدد كبير من المستخدمين.

المطلب الثاني

فاعلية الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم

كان المطلب الأول مخصص لبيان مفهوم الذكاء الاصطناعي والتطور التاريخي له، وفي هذا المطلب سنبحث كيفية استغلال تلك التقنيات والبرمجيات وتسخيرها في تسهيل مهمة القانون الجنائي في مكافحة الجريمة، وماهي أبرز التحديات التي تقف في هذا الهدف، وما هو

([1]) د. إسلام مصطفى جمعة مصطفى، ضرورة التدخل التشريعي لمواجهة مخاطر تطور الذكاء الاصطناعي ومعالجة تطوره لحماية القيم الإنسانية في المجتمع المصري، مرجع سابق،ص2286.

([2]) علاء فريد عبد الواحد، مأمون علي طالب، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإفصاح المحاسبي وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد السادس، العدد1، 2025، ص119.

([3]) د. عبد الله موسى ود. احمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2019,ص37.

موقف المشرع العراقي من اللجوء لتقنيات الذكاء الاصطناعي في (تحقيق مبدأ الأمن الجنائي الهادف الى تحقيق الأمن الاستباقي الوقائي لتصدي للجريمة)

؟ تساؤلات سوف نجيب عليها في هذا المطلب عن فرعين نخصص الفرع الأول لبيان أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم، أما الفرع الثاني خصص لمعرفة أهم التحديات التي تقف في طريق الاستعانة بتلك التقنيات في مجال مكافحة الجرائم .

الفرع الأول

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم

سنعرض في هذا الفرع أهم التطبيقات الذكاء الاصطناعي الخاصة في مكافحة الجريمة والتصدي لها وهي على النحو الاتي:

أولا: ضبط المجرمين.

لعل من المفيد الإشارة بهذا الخصوص إلى أدوات الذكاء الاصطناعي في ضبط مرتكبي الجرائم ومحاصرتهم سواء من الجانب التقني أو البشري من خلال الاعتماد على النظام المعلوماتي المتطور سواء في إجراءات الاستماع الى المشتكي أو من خلال تتبع المشتبه بهِ [1].

إذْ يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي إن تقدم المساعدة للنظام القضائي الجنائي، عن طريق تحديد الشخص الحقيقي المرتكب للجريمة، إذ إن هذهِ التقنيات المستحدثة ومن خلال برمجة وخوارزميات معقدة تستطيع أن تزيل الغموض عن أي واقعة، من خلال بعض المعطيات التي تحصل عليها، فعن طريق تصوير مسرح الجريمة وتقييم الحالة الصحية للمشتبه به، يمكن لها أن تثبت مدى قدرته على ارتكاب هكذا نوع من الجرائم، كما يمكن لها ومن خلال فحص

([1]) حماس عمر، عبد النور عبد الحق، الذكاء الاصطناعي كألية للإثبات الجنائي، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد5، العدد1، 2025، ص29.

بعض قواعد البيانات الموجودة في كاميرات المراقبة أن تتعرف على الوجوه وتحدد إن كان هذا المتهم متواجد في ساعة وقوع الجريمة ام لا[1].

فضلًا عن ذلك إن هذهِ التقنيات المستحدثة تسهم في مساعدة أجهزة الشرطة في العمليات الخاصة بمطاردة المجرمين، إذْ من خلالها تسهم في تحليل شخصية المجرم ونوعها وطبيعتها، وإعطاء أفضل الوسائل للتعامل معهُ؛ على اعتبار أن البشر ونتيجة الضغوط قد يخطؤون في التعامل في بعض المواقف، اما الآلة فلا تخضع للعواطف ولا تتأثر بها، فيمكن من خلال تقنيات هذا النوع من الذكاء أن تراجع الصحيفة الإجرامية للجاني، وتحدد نقاط القوة والضعف لديهِ، ومن ثم استغلالها في تسهيل عملية القبض عليه [2].

كما وتعد الأنظمة الذكية من أفضل البدائل التي يمكن أن تساهم في القيام بالأنشطة التي تقوم بها أجهزة الشرطة دون أن يترتب عليها أي خسائر بشرية أو مادية. –فعلى سبيل المثال– نرى أن التشريع البريطاني ذهب بعيدًا في هذا الاتجاه، فقد لجأ الى تصميم تطبيق ذكي يقوم بمهمة مسح بصمات الأصابع، الذي يساعد على تحديد الشخص المشتبه بهِ في وقت أسرع، كذلك لجأت الشرطة البريطانية الى الاستعانة بالروبوتات الآلية التي يمكن أن تصل الى أماكن يصعب على رجل الشرطة الوصول اليها [3].

([1]) د. يحيى إبراهيم دهشان، Criminal Liability for Artificial Lntelligence Crimes، مجلة الشريعة والقانون، العدد82، 2020، ص11-12.

([2]) يحيى إبراهيم دهشان، المرجع نفسه، ص690.

([3]) صابر الهدام، القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي " دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة سيدي محمد، كلية العلوم القانونية، المغرب، 2021، ص42.

ثانيا: التنبؤ بالجريمة[1]

من الجدير ذكره بهذا الصدد أن العديد من دول العالم قد شهدت على نحو متزايد لنظم التنبؤ بالجرائم كجزء مهم من جهودها لغرض تعزيز أمنها، فنجد –على سبيل المثال– الولايات المتحدة الامريكية من الدول السباقة في هذا المجال، حيث طبقت نظام " predpol" وهي وحدة تنبؤية تقوم على تحليل بيانات الجرائم التاريخية من خلال التعلم الآلي، إذ أن الدراسات أظهرت إن هذهِ الأداة ساهمت في خفض نسبة الجريمة بنسبة تصل الى (13%) من خلال توقع أي الأماكن التي ستقع فيها الجرائم، مما يعطي قوات الشرطة الفرصة الممكنة لتفادي وقوعها[2].

ويجب الإشارة في بيان دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الوقاية من الجرائم، هو ما قامت به شرطة مدينة (نيويورك) من خلال إنشاء مركز إدارة الجريمة، إذْ يعتمد هذا المركز على مجموعة من تقنيات تحليل البيانات والتنبؤ التحليلي، ويحتوي المركز – كذلك – على حيز من معلومات الجرائم التي ترتكب في المدينة، وبالتالي يقوم النظام بتحليل كمية كبيرة من بيانات الجرائم والمخاطر المحتملة، ومن ثم التنبؤ بمدى إمكانية وقوع الجريمة والتحضر لها وتحسين وقت الاستجابة عن طريق تكثيف وتقسيم الدوريات في المواقع الأكثر عرضة لوقوع الجريمة[3].

وبالرجوع إلى تحليل الإحصائيات يتضح أنه في عام 2011، انخفضت نسبة حدوث الجرائم قبل وقوعها، وأن نسبة النجاح تجسدت في انخفاض جرائم السرقة بنسبة 33% وفي جرائم العنف 21% في عام 2014، اما شرطة مانشستر في بريطانيا، فكانت تجربتها من خلال الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي ناجحة أيضا ففي عام 2011، انخفضت نسبة

---

(1) يقصد بمصطلح (التنبؤ بالجريمة) توقع حدوثها في المستقبل، او هو الوقوف على سلوك مستقبلي ينطوي على خطورة إجرامية لدى بعض الافراد يدفعهم لارتكاب الجريمة في المستقبل. للمزيد ينظر : د. رزق سعد علي، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن الجرائم ، مرجع سابق،ص1557.

(2) أبو القاسم محمد ونسرين عبد العزيز، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية: التحديات والفرص في السياق الليبي، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، المجلد 2، العدد34، 2024، ص4.

(3) د. خليل يوسف جندي و دزوار احمد عمر، تطبيقات نظرية الفاعل المعنوي في الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، مجلد11، 2020، 225.

الجريمة بمعدل 26%، كذلك شرطة دبي عملت على ادخال تلك التقنيات في العمل الأمني من خلال إطلاق برنامج " التطبيق الذكي لشرطة دبي"[1].

وهكذا يمكن القول أن تقنية التنبؤية للذكاء الاصطناعي عبارة عن خوارزميات تم العمل على تحديثها وتطويرها من المعادلات الرياضية عالية المستوى والتحليل الاجتماعي والاحصائي للجريمة، وتعمل تلك الخوارزميات في بيانات الجريمة التاريخية من اقسام الشرطة، وينتج عنها تنبؤات حول مكان وزمان حدوث الجريمة على الغالب، وقد عملت شرطة دبي على انشاء نظام " التنبؤ الأمني الذكي للجرائم" وبدأ عام 2016، ضمن خطة للحد من الجرائم، وذلك من خلال العمل على توفير البيانات والمعلومات عن المواقع التي من الممكن ان ترتكب فيها الجرائم، وتحليل تلك المعلومات وسرعة التحرك لمنعها[2].

علاوة عن ذلك يتم اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحري عن المتفجرات وإبطال القنابل والعبوات، عن طريق تزويد الطائرات المسيرة بتقنية الاشعة الخاصة بتصوير الاجسام المشبوهة وجهاز قطع الاسلاك الموصولة، كذلك يمكن الاعتماد على الروبوت على إزالة المتفجرات والوصول الى الأماكن الضيقة [3].

وبصدد هذا الأمر – نسلم من جانبنا– أن العراق لا زال متأخر في استخدام تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي في العمل الجنائي، إذْ لا يزال إلى وقتنا الراهن لم يتبنى تلك التقنيات والتطبيقات المتطورة في العمل الأمني أو في كشف الجرائم.

([1]) عمار ياسر محمد زهير، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، مجلة الامن والقانون، اكاديمية شرطة دبي، المجلد29، العدد 1، 2021، ص149.

([2]) عمار راشد علاي ومحمد نور الدين، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالجريمة والوقاية منها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، العدد4، 2023، ص396.

([3]) سعيد سالم محمد المطروشي، دور الذكاء الاصطناعي في تحديد البصمة الاجرامية، مجلة العلوم الشرطية والقانونية، المجلد15، العدد1، 2024، ص10.

ثالثا: تحليل الأدلة الجنائية

غني عن البيان أن الأدلة الجنائية تنقسم الى قسمين، فقد تكون معنوية غير محسوسة مثل الشهادة والاعتراف، أو مادية محسوسة مثل العثور على السلاح في مسرح الجريمة، فهناك الكثير من الأدلة تساعد على الوصول الى حقيقة الجريمة مثل النصوص المكتوبة والفيديوهات والوسائل الصوتية.

وإزاء ما تقدم يمكن من خلال الذكاء الاصطناعي أن يكشف لنا وجود ادلة غير محسوسة من الصعوبة ان يتم كشفها بالوسائل التقليدية، ومن ثم تمثل وسيلة مهمة للمحقق الجنائي، لاسيما في القضايا المعقدة التي تتطلب تحليل شامل لمجموعة متنوعة من الأدلة [1]، لذا فمن خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي سوف تساعد المحققين الجنائيين على اكتشاف الأنماط في المعلومات وتحديد المسارات التي تحيط بالجريمة والتي لا يمكن ان تكتشفها العين البشرية.

–فعلى سبيل المثال –، الان نشاهد وللأسف استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي في تضليل الرأي العام واستخدامها في الاضرار بالأخرين، مثل تقنية التزييف العميق (Deepfake) التي يتم اللجوء اليها لتزييف مقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية، وهذا النوع من الأدلة المزيفة تظلل الجهات التحقيقية، مما يزيد من صعوبة القضايا القانونية وتعقيدها [2]، فيمكن من خلال البرامج المتخصصة voic forensicsتستطيع التمييز بين الصوت الحقيقي والمركب.

كذلك ظهرت برامج قادرة على تحليل الصور والفيديوهات وكشف العلامات الخفية الناتجة عن التلاعب، مثل برنامج (deepware scanner) وبرنامج Reality Defender وبرنامج (Attestiv)وبرنامج Intel . فيتم نسب الأدلة الكتابية الى بعض الأشخاص وقد

([1]) أبو القاسم محمد ونسرين عبد العزيز، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية: التحديات والفرص في السياق الليبي، ص6-7.

([2]) د. خالد عبد الحق ود. دعاء عبد العال، الجرائم الالكترونية والتحقيقات الجنائية، ط1، دار اليازوري، عمان، 2025، ص252.

تصل مرحلة تطابق الواقع، لذلك يتم اللجوء الى أداة (Undetectable) لكشف التزوير الحاصل في الأدلة الكتابية، فمن خلالها يمكن الكشف ان كانت هذه الأدلة مكتوبة بواسطة الذكاء الاصطناعي مثل (GPT)ام لا [1].

كما نود ان نشير، الى دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعقب الادلة الرقمية والجرائم الالكترونية، اد تلعب تلك التقنيات دور مهم في فحص أدوات التخزين والشبكات لغرض اخراج اثار رقمية محذوفة او مشفرة لا يستطيع الشخص الطبيعي استرجاعها، ومن ثم تلعب دور مهم في كشف جرائم الاحتيال .

وفي عالم الجريمة الرقمية، تتراكم كميات كبيرة من المعلومات، على سبيل المثال (سجلات الدخول، رسائل البريد، سجلات تصفح الانترنت)، وفي هذا يلعب الذكاء الاصطناعي دور بارز ومهم في فرز البيانات الضخمة بشكل لا يمكن للمحققين تحقيقها يدوياً، كالكشف على الأنماط المتكررة التي تدل على أنشطة إجرامية، كذلك في مسألة استعادة البيانات المحذوفة ، إذ يعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي المتقدمة من اجل استرجاع المعلومات المحذوفة او التالفة [2]، كذلك يمكن من خلال تحليل الميتاداتا التحقق من مصدر الملف وتاريخه ومكان انشائه ومطابقتها للواقع.

كذلك في مجال تحليل البصمات، إذْ تلعب أدوات الذكاء الاصطناعي دور مهم وحيوي في التعرف على البصمات الموجودة في مكان وقوع الجريمة، ومن ثم مقارنتها مع قاعدة البيانات لتحديد الشخص المشتبه به، فمن خلال خوارزميات التنصيف في الذكاء الاصطناعي

([1]) حماس عمر وعبدالنور عبد الحق، مرجع سابق، ص34..

([2]) مقال بعنوان (دور الذكاء الاصطناعي في تطوير التحقيقات الجنائية الرقمية) منشور على الموقع الالكتروني https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=81&newid=67896 بتاريخ 11\9\2025 الساعة pm. 2:33

يمكن ان نحدد العينات القياسية لغرض تحديد الجنس والعرق والعمر من خلال الدهون، ومن ثم تحديد هوياتهم[1].

رابعا: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في اعمال الاستدلال والتحري

أصبح الاعتماد على الطائرات بدون طيار [2] والسيارات الذكية ذاتية القيادة متزايد في تأمين المواقع الأمنية والترفيهية والمؤتمرات واغراض المراقبة في المناطق المفتوحة كالصحراء والموانئ والشوارع العامة من اجل البحث والتحري عن الأنشطة الاجرامية التي تقع هنالك. – فعل سبيل المثال– نجد ان المشرع الاماراتي قد أكد على هذه الخصوصية بشكل واضح في قانون رقم (4) لسنة 2020 بشأن تنظيم الطائرات بدون طيار في إمارة دبي، فقد نصت المادة (34\أ) بإن " لمأموري الضبط القضائي المختصين أن يطلبوا من النيابة العامة اذنا لاستخدام الطائرات بدون طيار لأغراض البحث والتحري وجمع المعلومات والايضاحات المتعلقة بالجرائم والمخالفات في الأماكن الخاصة بناء على معلومات جدية".

ومقارنة بموقف المشرع العراقي، نرى انه لا زال بعيد عن مواكبة هذه التطورات فلم نجد معالجة تشريعية حقيقية لتوظيف استخدام الطائرات المسيرة والنص عليها في متون القوانين الجزائية، فلم يواكب التطورات المتسارعة والمتلاحقة في مجال الذكاء الاصطناعي.

وكذلك يمكن الإشارة الى دور السيارات ذاتية القيادة [3] في اعمال الاستدلال والتحري، ففي الامارات العربية المتحدة نجد ان الشرطة تلجأ الى أسلوب القيادة الذاتية لدوريات الشرطة،

([1]) محمد عبد الفتاح اشتية وشادي رمضان الكفارنة، الذكاء الاصطناعي ودوره في الحد من الجرائم "دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الثامنة، 2024، ص39.

([2]) تعرف الطائرات بدون طيار بإنها " الطائرات التي لا تحمل أي عنصر بشري لكن يتم التحكم فيها عن بعد من خلال طيار". للمزيد ينظر: حسن هادي عبد الحمزة، التنظيم الدولي للطائرات المسيرة، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 66، العدد 2، 2024، ص394.

([3]) تم تعريف المركبات ذاتية القيادة بانها " مركبات ذكية مزودة بتقنيات القيادة الذاتية والتي من خلالها تصل المركبات الذكية الى وجهاتها بنفسها، حتى عندما لا يقوم السائقون بتشغيل عجلات القيادة ودواسات الوقود والفرامل وما شابه ذلك". للمزيد ينظر" د. سمير سعد رشاد سلطان، التنظيم القانوني للسيارات ذاتية القيادة دراسة مقارنة، المجلة القانونية، جامعة المنصورة، المجلد 19، العدد 3، ص1913.

فالدورية ذاتية مزودة بالكاميرات الحرارية وأنظمة الاستشعار مما يجعلها قادرة على ان تتعرف على الأشخاص ومتابعتهم[1].

وفي مدينة نيويورك الامريكية عملت الشرطة على الاستعانة برمجيات ذكية يطلق عليها " patternizr" حيث يلجأ اليها محللي الجرائم في شعبة البحث الجنائي، حيث تعمل هذه البرمجيات على اجراء مقارنة الأنشطة الاجرامية المبلغ عنها بمئات الالاف من الجرائم التي سبق وان تم توثيقها وتسجيلها ضمن قاعدة بيانات شرطة المدينة، مما يسهل عملية الوصول الى أنماط الجريمة ومدى ارتباطها بغيرها من الجرائم، ومن خلال هذا البرنامج أمكن اجراء ربط وثيق بين الجرائم القديمة والجرائم الحديثة والوصول الى مرتكبيها وادانتهم [2].

أما في مجال التفتيش، يتم اللجوء الى تقنيات رادار قياس الأرض لغرض الكشف عما مدفون تحت الأرض مثل " الأسلحة، المخدرات، الجثث" من غير اللجوء للحفر والتنقيب، كذلك الرادار المحمول على الكتف للكشف عما وراء الجدران ، فيكشف عن الحركة والتنفس من مسافة تزيد عن 50 قدم من خلال موجات الراديو[3].

الفرع الثاني

موقف المشرع العراقي من استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة

بات من الضروري بعد كل ما سبق بيانه، ان نوضح ما هو موقف المشرع الجنائي العراقي من الذكاء الاصطناعي في الجانب الجنائي، مع ضرورة بيان ماهي اهم التحديات التي

([1]) احمد عبد الواحد العجماني ومحمد نورالدين سيد، مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في اعمال الاستدلال والتحري عن الجرائم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، العدد 4، 2023،ص620.

([2]) د. احمد لطفي السيد مرعي، انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسئولية الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد 12، العدد 80، 2022، ص275.

([3]) محمد عبد الفتاح شتية و شادي رمضان، الذكاء الاصطناعي ودوره في الحد من الجرائم دراسة تحليلية تطبيقية ، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الثامنة، 2024، ص36.

تواجهه عملية تطبيق التقنيات الذكية في مجال مكافحة الجريمة وذلك على فقرتين وعلى النحو الاتي:

أولا: التحديات المترتبة على تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في نطاق مكافحة الجريمة

هنالك العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية اللجوء لتقنيات الذكاء الاصطناعي في سبيل مكافحة الأنشطة الاجرامية ويمكن بيانها من خلال النقاط الاتية:

1-التحديات القانونية والتنظيمية

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة الجريمة العديد من التحديات على المستوى القانوني والتنظيمي، وتتجسد في غياب التشريعيات القانونية الموحدة.

ويمكن اعتبار ان من أكبر التحديات المستقبلية التي قد تقف في وجه الدولة في مجال استخدامها لتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق الامن ومكافحة الجريمة والمراقبة هو عدم وجود تشريعات قانونية موحدة، وبينما هنالك دول تمثل انموذجا لتنظيم استخدام المعلومات وحمايتها، كما هو عليه الحال في الاتحاد الأوروبي فهنالك قانون اللائحة العامة لحماية البيانات، فإن باقي الدول تفتقد الى إطار قانوني موحد ينظم استخدام هذه التقنيات في الامن والمراقبة [1].

وفي العراق يمكن اعتبار ان النظام القانوني فيه لا زال يقوم على نصوص تشريعية قديمة وضعت في ظل زمن تقني قديم بالمقارنة مع ما هو قائم اليوم، لذلك يمكن القول لا توجد لدينا قوانين تتناول الذكاء الاصطناعي بالاسم او تحدد طبيعتها او مسؤولية الأطراف المتعاملة

([1]) عبدالرحمن كامل، استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات الامن والمراقبة: تحليل الممارسات الدولية واستشراف التحديات المستقبلية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد41، العدد1، 2025، ص12.

معها، وهذا في الواقع فراغ تشريعي يجعل القضاء يتباين في الاحكام التي يصدرها وفقدان اليقين القانوني[1].

2: انتهاك مبدأ المساواة امام القانون

إن تقنيات الذكاء الاصطناعي وان دعمت بعض الحقوق الدستورية، إلَّا إنها تحمل في مضمونها مخاطر كثيرة لاسيما فيما يتعلق بالحق في المساواة وعدم التمييز. إذْ يمثل مبدأ المساواة الركيزة الأساسية الذي تقوم عليه الحقوق، ويقصد بمبدأ المساواة امام القانون هو ان يكون القانون واحداً بما يتعلق بالجميع ودون ان يكون هنالك أي تمييز بين فرد واخر بسبب الجنس او اللون او الدين او اللغة [2].

ويتضح لنا ان الدستور العراقي في دستور 2005 قد نص بشكل واضح على هذا المبدأ " العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الراي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي"[3].

لذلك لابد من ان يكون استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي قائما على أساس المساواة في الاستعمال، كذلك من جهة وقوع الخطأ من المستخدم والكيفية التي يتم بها جبر الضرر ودفع التعويض نتيجة الاستعمال الخاطئ للتقنية، فعلى سبيل المثال هنالك دراسة بين ان الأشخاص أصحاب البشرة السوداء أكثر خطورة من أصحاب البشرة البيضاء وقت استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي الشرطة التنبؤية(COMPAS)[4].

([1]) مقال قانوني بعنوان (تطوير القواعد القانونية العراقية في ضوء الذكاء الاصطناعي)، منشور على الموقع الالكتروني https://la.uokerbala.edu.iq/ تاريخ الزيارة 20\12\2025 الساعة 12:00 صباحا.

([2]) هتاف جمعة صبحي، مبدأ المساواة في تولي الوظيفة العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الأردن، 2014، ص45.

([3]) المادة 14 من دستور العراق 2005.

([4]) د. اشرف رمال و رؤى علي عطية ، تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق الواردة فب الدستور العراقي 2005 دراسة تحليلية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية، السنة السادسة، العدد 25، 2024، ص94-95.

وإذا ما تحدثنا عن الذكاء الاصطناعي والحق في المساواة وعدم التمييز، هنالك بعض الدول تعتمد أنظمة خوارزمية لغرض تصنيف الأشخاص بالاستناد الى سمات وخصائص معينة، ومثالا على ذلك نجد ان حكومة الصين قامت بنشر أنظمة لتصنيف الأشخاص حسب خصائصهم الاجتماعية، حيث يجري تحديث نظام يطلق عليه اسم "نظام الائتمان" من اجل جميع البيانات عن المواطنين الصينيين وتسجيلهم وفقا لجدارتهم بالثقة الاجتماعية، ويتضمن هذا النظام وظائف ذات صفة عقابية تتمثل بفضح المدينين او التشهير بهم [1].

3: الذكاء الاصطناعي والحق في الخصوصية

الحق في الخصوصية من الحقوق اللصيقة بشخص الانسان، وهو يتضمن العديد من الصور جميعها ترتبط بشكل مباشر بأسرار الفرد وحياته الخاصة، ومصدرها ينبع من حريته الشخصية، ومن اهم الصور التي يتضمنها هذا الحق" حق الفرد في الحفاظ على اسراره الشخصية التي لا يجب لاحد ان يطلع عليها، مثل السر المتعلق بحالته الصحية، والسر المتعلق بحالته المادية، وحقه في اختيار الزوج، وحرمة السكن، والحق في حماية المعلومات الشخصية الخاصة به ومراسلاته"[2].

ويذهب الفقيه (شافان) معنى الحياة الخاصة بقوله " أن المراكز أو الأنشطة التي يحق للشخص فيها ان يترك لخصوصيته تشكل جزء لا يتجزأ من مجال الحياة الخاصة"، وينبثق عن حق الخصوصية حقين مهمين: أحدهما يطلق عليه " حرمة المسكن" ويطلق على الاخر " سرية المراسلات" وبناءً على ما ذكر فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مناقشة وتحليل الدليل

([1]) يتم التشهير بهم عن طريق عرض وجوههم على نطاق واسع عبر شاشات في الأماكن العامة او ادراجها في القائمة السوداء من حجز القطارات والطائرات. للمزيد ينظر: د. محمد احمد سلامة مشعل، الذكاء الاصطناعي واثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 77، 2021، ص461.

([2]) د. يسري محمد العصار، الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري بشأن حماية الحق في الخصوصية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة12، العدد1، 2024، ص42.

الجنائي يمكن ان يشكل خطر حقيقي لحق الخصوصية حيث يقوم بتحليل بيانات حساسة او ذات طابع شخصي للفرد مما ينتج عنه في النهاية انتهاك لحق الافراد[1]

ومن اهم سلبيات التي من الممكن ان تنتج عن تطور الذكاء الاصطناعي هي انتهاك حياة الناس وخصوصية الانسان، فتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي دون ان يكون هنالك ضوابط وقيود قانونية سوف يؤدي في النهاية الى انتهاك الخصوصية.

4- حجية ادلة الذكاء الاصطناعي

يقوم الاثبات الجنائي على تقديم الأدلة الالكترونية [2] والوثائق، فيقوم نظام الذكاء الاصطناعي بفحص هذه الأدلة والوقوف على نواقصها ومن ثم اثبات حقيقتها من عدمه، ومن ثم هي ستقوم بدور القاضي او الجهات القائمة على فحص تلك الأدلة.

لذلك في هذا المجال، يبرز الذكاء الاصطناعي كوسيلة واعدة لها القدرة على احداث طفرة ضمن نطاق التحقق من الأدلة الرقمية، فيمكن من خلال تقنيات التعلم العميق وتحليل البيانات ان تساهم في كشف التزوير الرقمي ورصد التلاعب بالصوت والصورة.

وامام هذه التطورات المتلاحقة في ميدان الذكاء الاصطناعي، تبرز إشكالية مهمة تتمثل في مدى حجية هذه الأدلة المستخرجة بوسائط الذكاء الاصطناعي في ميدان الاثبات كوسيلة للإدانة الجنائية.

([1]) مقال بعنوان (التحديات الأخلاقية في استخدام الذكاء الاصطناعي في القانون) منشور على الموقع الالكتروني https://www.sjc.iq/view.77225/ تاريخ الزيارة 23\1\2026.

([2]) تعرف الأدلة الالكترونية على انها " كل معلومة ذات قيمة اثباتيه يتم تخزينها او معالجتها او نقلها بوسائل الكترونية ويمكن تقديمها امام القضاء لأثبات واقعة جنائية معينة، ويشمل ذلك رسائل البريد الالكتروني ، المحادثات الرقمية، التسجيلات الصوتية والمرئية، الصور، الميتا داتا ، ملفات وقواعد البيانات " بحث منشور بعنوان (الاثبات الجنائي في العصر الرقمي: نحو نظام ذكي للتحقق من مصداقية الأدلة الالكترونية) منشور على الموقع الالكتروني : https://www.sjc.iq/view.77460/ تاريخ الزيارة 5\1\2026 الساعة 11 صباحا.

وفي هذا السياق، نجد ان المحاكم الامريكية وضعت معيار مهم لقبول الأدلة العلمية، والذي يوجب على القاضي ان يتأكد من ان المنهجية المعتمدة قد خضعت لاختبارات علمية موثقة، وحازت على قبول لدى الأوساط العلمية ذات الاختصاص، وتتمتع بنسبة خطأ معروفة ومحددة بالإمكان تقويمها، اما في التشريع الأوروبي اشترط النظام العام لحماية البيانات ان تخضع القرارات الالية التي تؤثر على المراكز القانونية للإفراد لقدر معياري من الشفافية، يكفل الاطلاع على منطق اتخاذها، كما يلزم بوجود اليات مراجعة بشرية فاعلة، تتيح للمعنيين الاعتراض والفحص[1].

وفي العراق، لم نجد ذكر صريح للدليل المتولد عن الذكاء الاصطناعي، ولكن ومن خلال الاطلاع على قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 يمكن القول انه ترك للقاضي سلطة قبول أي دليل يقدم له سواء في مرحلة التحقيق او المحاكمة، فمن خلال نص المادة (213) يملك القاضي سلطة قبول الدليل الرقمي اذا اقتنع به في مسألة الاثبات، فالمادة لم تحدد الأدلة على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال فقد جاء فيها "... والأدلة

الأخرى المقررة قانونا"، كذلك قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل نصت المادة (104) على " للقاضي ان يستفيد من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية" ان القاضي الجنائي يجب عليه التأكد من توافر شروط أساسية حتى يمكن له قبول الدليل سواء كان تقليدي او متولد من الذكاء الاصطناعي كدليل علمي امام المحكمة ويمكن ابرازها على النحو الاتي:

الشرط الأول: يجب الحصول على الدليل الرقمي من خلال الوسائل القانونية داخل النظام الجنائي:[2]

([1]) محمد مصطفى عدنان، اثبات الجرائم الرقمية في ضوء الأدلة المستخرجة اليا عبر الذكاء الاصطناعي، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، العدد21، المجلد 7، 2025، ص536-537.

([2]) مقال بعنوان (حجية الدليل الرقمي في الاثبات الجنائي) منشور على الموقع الالكتروني https://sjc.iq/view.73846/ تاريخ الزيارة 1\1\2026 الوقت 2:00 مساء.

إذا تم الحصول على الدليل الرقمي من دون أساس قانوني فإنه يعتبر دليل باطل فاقد للشرعية، ومن خلال الاطلاع على التوصية 18 التي أصدرها المؤتمر الدولي الخامس عشر للرابطة الدولية لقانون العقوبات المنعقد في البرازيل عام 1994 التي تنص " إن أي دليل يتم الحصول عليه عن طريق انتهاك حق أساسي، بما في ذلك أي دليل مشتق منه، يعد باطل وغير مقبول فيما يتعلق بالجريمة في أي مرحلة من الإجراءات".

الشرط الثاني: مستوى يقين القاضي عند ادانة المشتبه به :

سواء كان الدليل تقليدي او رقمي، فموجب المادة (5\19) من دستور العراق 2005 فإنه اذا كان هنالك شك في الدعوى الجزائية فإنه دائما يفسر لمصلحة المتهم، ولغرض ان يصل القاضي الى مرحلة اليقين في الأدلة الجنائية يجب ان يدققها ويحللها، وفيما يتعلق بالأدلة المستخرجة من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي يتطلب ان يكون القاضي على درجة عالية من المعرفة التقنية، وبخلاف ذلك سيتولد لدى القاضي الشكوك حول الأدلة الرقمية ومن ثم سوف يفسر ذلك لمصلحة المتهم الذي سوف يستفاد من ذلك في إطلاق سراحه.

ونجد ان القضاء العراقي قد قال كذلك كلمته في هذا المجال، ففي قرار تمييزي ذهبت محكمة التمييز بالقول " .... فالثابت من سير التحقيق والمحاكمة ان المتهم انكر ما اسند اليه من اتهام في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة ولم يدحض انكاره سوى التقرير المقدم من قبل ضابط الوحدة الفنية لمكافحة الاجرام في كربلاء بوجود نسبة تشابه بين الصور المفرغة من الكاميرات وصورة المتهم من ناحية العمر والبنية وبنسبة 75% وإذ ان تلك الأدلة تعد من القرائن القضائية القابلة لأثبات العكس وتحتاج الى ادلة أخرى تعززها في حين ان تقرير الوحدة الفنية انف الذكر تعارض مع تقرير شعبة الجرائم الالكترونية الواردة فيه تعذر ابداء الرأي لعدم وجود المميزات الأساسية المعتمدة في اجراء عملية المطابقة بسبب رداءة دقة التصوير ... وبالتالي فإن الأدلة المعروضة بالدعوى وفق ما تم الإشارة اليه انفا كان يتخللها الشك والاستنتاج

دون الجزم واليقين وهي دلة غير كافية لإدانة المتهم.."[1]، كذلك قرارها الذي جاء فيه "... كون الأدلة يساورها الشك والذي يفسر لمصلحة المتهم وان عدم اكتمال القناعة الوجدانية التامة للمحكمة به له ما يبرره كون الجريمة خطيرة وعقوبتها جسيمة تصل للإعدام وبذلك تكون الأدلة المتحصلة في القضية لا تصلح ان يؤسس ويبنى عليها حكم قضائي سليم كون الاحكام تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والظنين.."[2].

الشرط الثالث: ان يعرض الدليل المتولد من خلال برامج الذكاء الاصطناعي في جلسة المحاكمة ومناقشته:

يجب ان يتاح الوقت الكافي لجميع أطراف الدعوى بمناقشة الدليل ومشاهدته، ويشمل ذلك جميع الأدلة وهذا ما نصت عليه المادة (212) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971.

لذلك هنا لابد ان نشير الى قاعدتين رئيسيتين في موضوع مناقشة الدليل الرقمي: القاعدة الأولى: يحق لجميع أطراف الدعوى الوصول الى الدليل والرد عليه لحين التوصل الى قرار قانوني. اما القاعدة الثانية: يجب ان يكون الدليل ناشئ عن أوراق الدعوى الرسمية.

في الختام، لابد ان نشير الى ان العراق يتبنى نظام الاثبات الحر، بمعنى ان القاضي يملك سلطة وحرية مطلقة في شأن اثبات القضايا المعروضة عليه، فالقاضي يملك دور إيجابي في ظل هذا النظام في مجال الاثبات، فيمكن له رفض ما يطرح عليه من ادله وله قبوله إذا اطمئن اليه، لذلك إذا كان الدليل المستخرج من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي قد توفرت فيه الشروط السالفة الذكر من المشروعية واليقين وعرض في جلسة المحاكمة للمناقشة فيمكن للقاضي الاعتماد عليه كدليل للأثبات الجنائي [3].

([1]) قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقية بالعدد 1357\الهيئة الجزائية \2023 غير منشور.

([2]) قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقية بالعدد 119\الهيئة الموسعة الجزائية\ 2021 غير منشور.

([3]) د. ميسون خلف حمد، مشروعية الأدلة الالكترونية في الاثبات الجنائي، مجلة النهرين للعلوم القانونية، ع2، 2016، ص229.

ومن المناسب ذكر ان سلطة القاضي لا تعد مطلقة في موضوع قبول الدليل عندما يتعلق الأمر بتقرير الخبير الفني، اذ ان السلطة التقديرية لا تمكن القاضي من تقدير الدليل بجانبه الفني، لكن سلطته تمتد الى الظروف والملابسات المحيطة بالدليل فيمكن تقديرها كونها داخلة ضمن سلطته التقديرية، ومن ثم يمكن له عد الاخذ بالدليل بحجة يتعارض مع ظروف وملابسات الواقعة [1].

ثانيا: مدى مواكبة التشريع العراقي لدور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة

ان القوانين العراقية في مجملها، وضعت في وقت كانت البيئة التقنية قديمة إذا ما قارناها في الوقت الحالي، اغلب ما هو موجود من قوانين تتعلق بالتكنولوجيا، مثل قانون حماية المؤلف او التشريعات المتعلقة بالجرائم الالكترونية، ظهرت كرد فعل على حالات طارئة، ولم تبن على رؤية استراتيجية شاملة، لذلك لم يكن هنالك نصوص قانونية واضحة تتناول أنظمة الذكاء الاصطناعي بالاسم او تحدد طبيعتها وهذا يعتبر فراغ تشريعي [2]، فلا يوجد لغاية الان قانون يواكب الجرائم المعلوماتية واللجوء الى أدوات الذكاء الاصطناعي لكشفها، كذلك لم نجد في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل او قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل، أي ذكر او تنظيم للذكاء الاصطناعي.

من الناحية المؤسسية، هنالك بعض البوادر الإيجابية على تأسيس مراكز بحثية وجامعات تخصصية في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مما يتطلب ان يكون هنالك دعم حكومي وتنسيق مع السلطات التشريعية، مع افتقاد العراق لجهة رقابية لتنظيم استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي، وعلى الصعيد التطبيقي، قامت بعض الجهات الحكومية والقطاع الخاص باللجوء الى استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الامن والخدمات المصرفية ولكن من دون

([1]) عباس إبراهيم جمعة، طبيعة الدليل الرقمي ودوره في تعزيز قناعة القاضي، مجلة اداب ذي قار، مجلد 38، عدد2، 2022، ص265.

([2]) مقال قانوني بعنوان (تطوير القواعد القانونية العراقية في ضوء الذكاء الاصطناعي)، منشور على الموقع الالكتروني https://la.uokerbala.edu.iq/2025/08/09/ تاريخ الزيارة 1\6\2026 الوقت 10:30 صباحا.

أي تنظيم قانوني وضوابط تحكم هذا الاستعمال مما يثير المخاوف حول حماية البيانات الشخصية ومدة الشفافية التي تتمتع بها هذه الخوارزميات ومدى المسؤولية القانونية عن اتخاذ مثل هكذا قرارات بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي[1].

كذلك في المجال التطبيقي، نجد هنالك مبادرات جيدة في مجال الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في دعم التحقيقات الجنائية وتحسين كفاءة الجهات الأمنية، فقد تم انشاء مشروع مركز " انجاز" للهويات والبيانات الجنائية الذي تم من خلال التعاون مع شركة THALES، كذلك ظهرت هنالك عمليات شملت تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي للإبلاغ الفوري عن الجرائم من خلال الهواتف الذكية، من خلال ارسال المعلومات وموقع الجريمة الى قواعد بيانات سحابية، مما يعطي الوقت للجهات الأمنية بالتعامل الفوري مع البلاغات[2].

وامام هذا القصور التشريعي، تبرز الحاجة الملحة الى المصادقة على مشروع قانون الجرائم المعلوماتية ومشروع قانون الحماية الفكرية الذي لا زال لم يصوت عليه داخل السلطة التشريعية منذ سنوات طويلة.

لذلك نذهب بالقول الى ان العراق في حاجة ماسة وضرورة لوضع رؤية استراتيجية وطنية متكاملة تساهم مساهمة في فعالة في زيادة الابداع والابتكار في مجال الاختراع وكذلك الحفاظ على الحقوق الأساسية، ومن ثم هنا تتجسد الحاجة في صورة التعاون بين الخبراء الفنيين والقانونيين لمواكبة عصر التطورات وخدمة للمصلحة العامة.

([1]) طيف علي غالب جلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامن الجنائي داخل السجون ، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 27، العدد 4 ج2، 2025،ص549.

([2]) مركز انجاز يعمل على ربط البيانات البيومترية مثل بصمات الأصابع وصور الوجوه وتحاليل دي ان أي مع قاعدة بيانات لتسريع التعرف على الجناة وتقديم ادلة رقمية دقيقة امام القضاء. للمزيد ينظر: د. نورهان محمد الربيعي، التحقيقات القضائية الجنائية في ظل الذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، المجلد 2، 2025، ص1012.

ثالثا: دراسة التشريعات المقارنة المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة.

1-قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي الجديد (AL Act)

تضمن القانون أعلاه العديد من النصوص التي لها علاقة بمكافحة الجريمة واهمها[1]:

أ- المنع المطلق من اللجوء الى "الشرطة التنبؤية" الفردية

جاء في "الفصل الثاني المادة5" ((الأنواع التالية من أنظمة الذكاء الاصطناعي " محظورة" وفقا لقانون الذكاء الاصطناعي:

-تقييم خطر ارتكاب فرد لجرائم جنائية بناءً فقط على التنميط او السمات الشخصية، باستثناء عندما يتم استخدامه لتعزيز التقييمات البشرية بناءً على حقائق موضوعية يمكن التحقق منها ترتبط مباشرة بالنشاط الإجرامي.

نلاحظ ان النص أعلاه، جاء ليفرق بين حالتين، الحالة الأولى ما يسمى ب "التنبؤ الي الكامل" والثانية تسمى " التنبؤ الي المعزز بدعم بشري وبالبيانات الموضوعية" حيث منع الحالة الأولى بشكل مطلق، وسمح بالثانية وفق الشروط والضوابط.

-تحديد الهوية البيو مترية عن بعد " في الوقت الفعلي" في الأماكن العامة المخصصة لإنفاذ القانون باستثناء البحث عن المفقودين وضحايا الاختطاف والأشخاص الذين تم الاتجار بهم او استغلالهم جنسيا، منع التهديد الكبير والوشيك للحياة، او الهجوم الإرهابي المتوقع، او تحديد المشتبه بهم في الجرائم الخطيرة (مثل القتل والاغتصاب والسطو المسلح والجريمة المنظمة..).

(1) يعتبر قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي هو أول تشريع عالمي شامل ينظم تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كما انه يهدف الى حماية الحقوق الأساسية وضمان السلامة وفق نهج يعتمد على حجم المخاطرة، للمزيد ينظر: www.europarl.europa.eu

الأصل في النص أعلاه هو المنع المطلق، الا في حالات استثنائية كما موضح أعلاه، حيث سمح باللجوء الى أدوات الذكاء الاصطناعي وفق ضوابط أهمها الحصول على ترخيص مسبق من قاض او هيئة مستقلة قبل التفعيل.

ب- تصنيف أنظمة العدالة الجنائية "عالية الخطورة" الملحق الثالث:

حيث عمل القانون على ادراج الأنظمة ادناه تحت الرقابة المشددة وهي:

-أنظمة تقييم خطورة الضحايا المشتبه بهم.

-أنظمة كشف التزييف العميق.

-أنظمة كشف الكذب.

-أنظمة تقييم موثوقية الأدلة.

حيث نلاحظ بموجب القانون الأوروبي ان الأنظمة أعلاه غير محظورة، وانما في استعمالها يجب ان تخضع للعديد من الشروط.

2- التجربة الإماراتية

في الامارات العربية المتحدة لم نجد هنالك تشريع قانوني موحد للذكاء الاصطناعي، انما عملت الامارات من خلال السنوات السابقة على وضع العديد من "الاستراتيجيات الوطنية" وتحديث قوانين قائمة والعمل على تكييفها لتشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ونشير الى "استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي 2031" التي تسعى من وراءها الى الاعتماد الكامل على التقنيات الذكية في جميع المجالات " القانونية، القضائية، الاقتصادية.."، من بينها العمل على تطوير الشرطي الروبوت والتطبيقات التي تعمل في مجال التفتيش والضبط والقبض.

الخاتمة:

توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات وكما يلي:

أولا: النتائج

1-اظهر البحث وجود قصور كبير في العديد من التشريعات الجنائية الموضوعية والاجرائية في العراق في استيعاب تقنيات الذكاء الاصطناعي وادخالها ضمن منظومة العدالة الجنائية، فلم نجد الا نصوص تقليدية، وامام انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطورها فلا زالت القوانين العراقية لم تتعدل لكي تتلاءم مع هذه التطورات التقنية الهائلة.

2- اظهر البحث الدور الكبير الذي تلعبه تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة الجريمة والتنبؤ بها من خلال تحليل المعلومات والأدلة، وبناءً على ذلك يعد الذكاء الاصطناعي من أهم الوسائل الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في عالم الجريمة من خلال الوقاية والمعالجة.

3- اظهر البحث البلدان التي عملت على ادخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة الجريمة شهدت انخفاض كبير في معدلات حدوث الجريمة وسرعة الوصول الى مرتكبيها.

4- اظهر البحث لا زال العراق متأخر عن الدول المجاورة في مجال اللجوء للذكاء الاصطناعي في العمل الأمني بالرغم من وجود محاولات لذلك الا انها لا تزال متأخرة ولا ترتقي لحجم التطورات الحاصلة في المجتمع.

ثانيا: التوصيات

1- نوصي المشرع العراقي بضرورة الإسراع في تعديل التشريعات التي تنظم عملية استخدام التقنيات الذكاء الاصطناعي ووضع الضوابط لها ولغرض مواكبة الثورة الرقمية .

2- ندعو المشرع العراقي الى تشريع القوانين التي لها علاقة ب الذكاء الاصطناعي كقانون الجرائم المعلوماتية.؟

3- العمل على تعديل قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل وقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل لنص صراحة على حجية الدليل الرقمي المستخرج من خلال الذكاء الاصطناعي والية الطعن به.

4- نوصي بتشريع القوانين اللازمة للحفاظ على خصوصية المواطن وحقوقه وحرياته عند استخدام الذكاء الاصطناعي في سبيل مكافحة النشاط الاجرامي.

5- ضرورة قيام مؤسسات الدولة بالتشجيع على الابتكار والابداع في المجال التقني والتكنولوجي وانشاء المراكز والمؤسسات والجامعات الخاصة لغرض تبني هذا الموضوع ووضع سياسة وطنية لمواكبة التطورات في العالم الرقمي بما يخدم السياسة الجنائية وحماية المجتمع.

وهكذا نرجو أن نكون قد أكملنا عناصر البحث، " فأن كان فيه كمال فهو لله عز وجل، وأن اعتراه النقص فهو مني، ولم لا وانا بشر اخطى وأصيب، فأن اصبت فأجري على الله تعالى، وان أخطأت فأدعوه ان لا يحرمني أجر المجتهدين".

والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الكتب القانونية:

1. أسماء السيد محمد عبد الصمد وكريمة احمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنلوجيا التعليم، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2020.
2. خالد عبد الحق ود. دعاء عبد العال، الجرائم الالكترونية والتحقيقات الجنائية، ط1، دار اليازوري، عمان، 2025.
3. خالد محمد غازي، العقل الالي كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالمنا، ط1، وكالة الصحافة العربية، مصر، 2024.
4. رانية نادر القاضي، القانون والذكاء الاصطناعي المسؤولية المدنية عن اضرار الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2024.
5. عبد الله موسى ود. احمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2019.
6. لمياء محسن محمد، مجالات الذكاء الاصطناعي تطبيقات واخلاقيات، ط1، دار العربي للنشر والتوزيع، 2023.
7. هتاف جمعة صبحي، مبدأ المساواة في تولي الوظيفة العامة بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الأردن، 2014.
8. يحيى إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، ط1، مجلة الشريعة والقانون، الامارات، 2019.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. دوما حلال، الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق، لبنان، 2021.
2. صابر الهدام، القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي " دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة سيدي محمد، كلية العلوم القانونية، المغرب، 2021.
3. عدي جابر هادي العبيدي، قتل الموظف أو المكلف بخدمة عامة اثناء تأديه واجبه او بسببه، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، 2005.
4. نورالدين التوزاني، تأثير الذكاء الاصطناعي على النظرية العامة للمسؤولية المدنية، رسالة ماجستير، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة، المغرب، 2024.

ثالثا: البحوث القانونية:

1. - أبو القاسم محمد ونسرين عبد العزيز، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الجنائية: التحديات والفرص في السياق الليبي، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، المجلد 2، العدد34، 2024.

2. - احمد عبد الواحد العجماني ومحمد نورالدين سيد، مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في اعمال الاستدلال والتحري عن الجرائم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، العدد 4، 2023.

3. - احمد لطفي السيد مرعي، انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسئولية الجنائية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، المجلد 12، العدد 80، 2022.

4. - اشرف رمال و رؤى علي عطية ، تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحقوق الواردة فب الدستور العراقي 2005 دراسة تحليلية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية، السنة السادسة، العدد 25، 2024.

5. - حسن هادي عبد الحمزة، التنظيم الدولي للطائرات المسيرة، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 66، العدد 2، 2024.

6. - خليل يوسف جندي و دزوار احمد عمر، تطبيقات نظرية الفاعل المعنوي في الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 2، مجلد11، 2020.

7. - سعيد سالم محمد المطروشي، دور الذكاء الاصطناعي في تحديد البصمة الاجرامية، مجلة العلوم الشرطية والقانونية، المجلد15، العدد1، 2024.

8. - سمير سعد رشاد سلطان، التنظيم القانوني للسيارات ذاتية القيادة دراسة مقارنة، المجلة القانونية، جامعة المنصورة، المجلد 19، العدد 3.

9. - طيف علي غالب جلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز الامن الجنائي داخل السجون ، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 27، العدد 4 ج2، 2025.

10. - عباس إبراهيم جمعة، طبيعة الدليل الرقمي ودوره في تعزيز قناعة القاضي، مجلة اداب ذي قار، مجلد 38، عدد2، 2022.

11. - عبدالرحمن كامل، استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات الامن والمراقبة: تحليل الممارسات الدولية واستشراف التحديات المستقبلية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد41، العدد1، 2025.

12. - عمار راشد علاي ومحمد نور الدين، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالجريمة والوقاية منها، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، العدد4، 2023.

13. - عمار ياسر محمد زهير، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، مجلة الامن والقانون، اكاديمية شرطة دبي، المجلد29، العدد 1، 2021.

14. - محمد احمد سلامة مشعل، الذكاء الاصطناعي واثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 77، 2021.

15. - محمد عبد الفتاح اشتية وشادي رمضان الكفارنة، الذكاء الاصطناعي ودوره في الحد من الجرائم "دراسة تحليلية تطبيقية"، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الثامنة، 2024.

16. - محمد عبد الفتاح شتية و شادي رمضان، الذكاء الاصطناعي ودوره في الحد من الجرائم دراسة تحليلية تطبيقية ، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الثامنة، 2024.

17. - محمد مصطفى عدنان، اثبات الجرائم الرقمية في ضوء الأدلة المستخرجة اليا عبر الذكاء الاصطناعي، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، العدد21، المجلد 7، 2025،.

18. - ميسون خلف ، مشروعية الأدلة الالكترونية في الاثبات الجنائي، مجلة النهرين للعلوم القانونية، جامعة النهرين، ع2، 2016.

19. - نورهان محمد الربيعي، التحقيقات القضائية الجنائية في ظل الذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة، مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، المجلد 2، 2025.

20. - يسري محمد العصار، الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري بشأن حماية الحق في الخصوصية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة12، العدد1، 2024.

21. -. رزق سعد علي، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في الكشف عن الجرائم ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد9، العدد3، 2023.

22. إسلام مصطفى جمعة مصطفى، ضرورة التدخل التشريعي لمواجهة مخاطر تطور الذكاء الاصطناعي ومعالجة تطوره لحماية القيم الإنسانية في المجتمع المصري، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد 20، العدد 6، 2024.

23. براء منذر كمال عبداللطيف، دور القانون الجنائي الدولي في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وعدم استغلاله في انتهاك حقوق الأقليات، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني ، السنة الخامسة عشر، 2023.

24. حامد عماد الدين الشافعي، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، العدد 2، 2019.

25. حسام عبد الأمير خلف، مفهوم الامن السيبراني وعلاقته بالذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية قانونية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد2، المجلد 13، 2023.

26. حماس عمر، عبد النور عبد الحق، الذكاء الاصطناعي كألية للإثبات الجنائي، مجلة دفاتر الحقوق والعلوم السياسية، المجلد5، العدد1، 2025.

27. عبد الفتاح محمود ادريس، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي: قراءة قانونية في الميثاق الأخلاقي الأوروبي بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في النظم القضائية وبيئتها، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد 116، مجلد 10، 2021.

28. علاء فريد عبد الواحد، مأمون علي طالب، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإفصاح المحاسبي وانعكاسها على تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد السادس، العدد1، 2025.

29. غني ريسان جادر و د. رائد صيوان عطوان، الغش في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الدراسات القانونية التطبيقية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2024.

30. نبراس إبراهيم مسلم ورغد سمير محمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة والمسؤولية المترتبة عن الاخلال به، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الانبار، المجلد 14، العدد 1، 2025.

31. يحيى إبراهيم دهشان، Criminal Liability for Artificial Lntelligence Crimes، مجلة الشريعة والقانون، العدد82، 2020.

رابعا: القوانين:

1- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

2- قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 73 لسنة 1971.

3- قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 المعدل.

4- دستور العراق 2005.

5- قانون رقم (4) لسنة 2020 بشأن تنظيم الطائرات بدون طيار الاماراتي.

خامسا: المصادر الأجنبية:

1- Adrien Bonnet, La Responsabilite du Fait de l intelligence artificielle,Memoire .de recherche, paris,2014

2- CALUM, ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND THE TWO SINGULARITIES, CRC PRESS, Edition

3- Dennis J. Baker and H.Robinson, ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND THE .LAW, Routledge, London, 2020

4- Marcos wachowicz and Lukas Reuthes, ARTIFICIAL INTELLIGENCE AND CREATIVITY NEW CONCEPTS IN INTELLECTUAL PROPERTY, .GEDAI,2019

, 2018.1

سادسا: القرارات التمييزية:

1- قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقية بالعدد 1357\الهيئة الجزائية \2023 غير منشور.

2- قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقية بالعدد 119\الهيئة الموسعة الجزائية\ 2021 غير منشور.

سابعا: المواقع الالكترونية:

1- مقال قانوني بعنوان (تطوير القواعد القانونية العراقية في ضوء الذكاء الاصطناعي)، منشور على الموقع الالكتروني https://la.uokerbala.edu.iq/2025/08/09/ تاريخ الزيارة 1\6\2026 الوقت 10:30 صباحا.

2- مقال بعنوان (حجية الدليل الرقمي في الاثبات الجنائي) منشور على الموقع الالكتروني https://sjc.iq/view.73846/ تاريخ الزيارة 1\1\2026 الوقت 2:00 مساء.

3- بحث منشور بعنوان (الاثبات الجنائي في العصر الرقمي: نحو نظام ذكي للتحقق من مصداقية الأدلة الالكترونية) منشور على الموقع الالكتروني : https://www.sjc.iq/view.77460/ تاريخ الزيارة 5\1\2026 الساعة 11 صباحا.

4- مقال بعنوان (التحديات الأخلاقية في استخدام الذكاء الاصطناعي في القانون) منشور على الموقع الالكتروني https://www.sjc.iq/view.77225/ تاريخ الزيارة 23\1\2026.

5- مقال قانوني بعنوان (تطوير القواعد القانونية العراقية في ضوء الذكاء الاصطناعي)، منشور على الموقع الالكتروني https://la.uokerbala.edu.iq/ تاريخ الزيارة 20\12\2025 الساعة 12:00 صباحا.

6- مقال بعنوان (دور الذكاء الاصطناعي في تطوير التحقيقات الجنائية الرقمية) منشور على الموقع الالكتروني https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=81&newid=67896 بتاريخ 11\9\2025 الساعة 2:33 pm.

7- www.europarl.europa.eu _قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي المؤحد.